موقع مصطفى نور الدين عطية



العمالة المصرية المهاجرة ومشاكل التنمية في مصر .. مصطفى نور الدين

مجلة الوقائع الشهرية، مارس ١٩٩٠، باريس، ص ص ٥٣ - ٥٦

الخميس 10 آذار (مارس) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

العمالة المصرية المهاجرة ومشاكل التنمية في مصر

مثلت هجرة العمالة المصرية الى الخارج، في مرحلتها الاولى، محاولة فردية للخروج من صعوبات المعيشة في مصر في فترة تراجعت فيها الدولة عن لعب دور فعال في الحياة الاقتصادية. ثم قامت الدولة، في المرحلة الثانية، بتقنينها كسياسة لتصدير القوة العاملة من اجل توفير العملة الاجنبية

ومــع انـطلاق الهجـرة انتهت اسطورة موت المصريين حنيناً الى الوطن اذا ابتعدوا عنه، وهي الاسـطورة التي رواهـا العديد من الكتاب عن مصر القرن التاسع عشر في فترة حروب ابراهيم باشا مع اليونان وكريت... اذن، انضم المصريون الى باقي الشعوب الرحـل على النمط الحديث، واصبحت هذه الهجـرة تتجاوز بعض المتعلمين الذين كانـوا يبحثون عن مجال ارحب لتطورهم الثقـافي او العلمي او في احيان اخرى رهبة من الدولة اذا كانوا من معارضي سياستها. اذ بالفعل لا نكـاد نرى فئـة من فئات المجتمع لم يخرج الآلاف بين افـرادهـا الى كل بلدان العالم منذ منتصف السبعينات، ولكن هذه المرة بحثاً عن المال...

ولكن داخل هذه الهجرة تميزت البلدان العربية المنتجة / المصدرة للبترول بحظ اوفر من بين الخارجين من مصر. ويرجع ذلك، بطبيعة الحال للعديد من العوامل لعل اهمها هو وحدة

الثقافة وانتفاء مواجهة مشاكل لغوية في التعامل او العمل. بالاضافة الى القرب الجغرافي والشعور، في نهاية الامر ان المصري يتنقل داخل حدود امة واحدة طالما سمع او شارك في الحوار السياسي من اجل تحقق نوعاً من الوحدة بين اقطارها. ولكن كان الدافع الذاتي للهجرة الفردية، هو ولا شك، صعوبات المعيشة في مصر.

واذا حاولنا العودة قليلاً لمعرفة العوامل التي دفعت الى الهجرة فاننا نلحظ انها جاءت كردة فعل للتغيرات التي حدثت بالمنطقة بعد حرب

اكتوبر والتي يمكن تلخيصها في العوامل التالية :

العامل الاول: اتباع مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي الذي يتيح حرية ممارسة مشروع الحر لرأس الما المصري والعربي والاجنبي.

العامل الثاني: السماح للمصريين بالهجرة بعد الدخول في محادثات لوقف حالة الحرب مع اسرائيل ثم توقيع اتفاقية «كامب دافيد».

العامل الثالث: رفع الدول والشركات المنتجة / المصدرة للبترول من اثمانه؛ وهو ما ادى الى توفر فوائض مالية هائلة. وبجانب توجيه بلدان «الفائض المالي» لقسم ضخم من هذه الاموال الى السوق الدولي كاستثمارات وتوظيفات، قامت، في الوقت نفسه، بعمليات تشييد كبرى وباتباع سياسة نمو اقتصادية واجتماعية.

وادت سياسة النمو الجديدة بهذه الاقطار الى

اتساع القطاعات المختلفة بشكل ملحوظ وكان من الطبيعي ان يستلزم ذلك آلاف العاملين. ومن هنا ظهرت الحاجة الى القوة العاملة من الخارج؛ اذ لم يكن قد تم اعداد هذه القوة العاملة بعد في معظم هذه البلدان نظراً لمفاجأة الظاهرة، وكذلك من جراء العجز السكاني في الكثير منها بحيث حال ذلك دونها ومواجهة هذه الحاجة الجديدة اعتماداً على القوة العاملة المحلية في كل قطر.

كان على الدولة المصرية ان تختار بين توفير عملات اجنبية تجلبها القوة العاملة المصرية تخفف من عجز ميزان المدفوعات وبين الاحتفاظ بهذه القوة العاملة من اجل احداث تنمية مصرية. وتم اختيار السبيل الاول داخل سياسة الانفتاح الاقتصادي. وادى اتباع هذه السياسة الى ظهور

العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

وبناء على هذا التوجه تأسست علاقات التبادل بين البلدان العربية ذات الحاجة المتزايدة للقوة العاملة وتلك التي لديها «الفائض السكاني»، ونتج عنه تلبية حاجات البلدان التي تستدعي سياسة النمو بها قوة عاملة اكثر.

• والسؤال الذي يطرح نفسه عند هذا المستوى من العرض يمكن ان يدور حول محور اساسي:

مدى تأثير سياسة تصدير القوة العاملة «كسلعة من نوع خاص» من اجل توفير العملة الاجنبية على سياسة التنمية في مصر.

العمالة المهاجرة والاقتصاد المصري:

المصري:

لكي نعطي صورة موجزة عن الاهمية النسبية لظاهرة هجرة العمالة المصرية سوف نتطرق لحصر عدد المهاجرين وللتحويلات التي قاموا بها خلال السنوات الماضية وما تمثله من اهمية بالنسبة لميزان المدفوعات المصري. ثم نتحدث عن الآثار التي نتجت عن وجود هذه الظاهرة على المجتمع المصري.

عدد المصريين بالخارج:

من الصعوبة اعطاء رقم نهائي بعدد المصريين العاملين بالخارج؛ نظراً لعدم توفر ارقام رسمية موثوق بها فهذه الارقام الرسمية ذاتها هي مجرد تقديرات تقريبية. ويرجع ذلك لحركتي الخروج

والعودة بصورة مستمرة، وللطبيعة التي ارتبط بها المهاجر في العمل بالخارج. اذ من ناحية يوجد الذين خرجوا طبقاً لاتفاقيات بين الحكومات اي بطريق الاعارة الرسمية وتلك هي الفئة التي تخضع للحصر، بينما يوجد آلاف من المصريين خرجوا للعمل بالخارج بمحض مبادراتهم الذاتية تحت صور مختلفة وهي فئة من الصعب حصرها بشكل دقيق.

اولاً في فترة الستينات واوائل السبعينات كانت هجرة العمالة المصرية تكاد تكون محصورة في فئات المعلمين والكوادر الفنية ولم يتجاوز عدد هؤلاء مائة الف عام ١٩٧٠.

ثانياً: ارتفع عدد العاملين بالخارج الى نحو ١,٤ مليون عام ١٩٧٦ وقفز عددهم عام ١٩٨٢ الى ٢,٦ مليون، وتقدير بعض المصادر الذين

الى ٢,٢ مليون. وتقدر بعض المصادر الذين يعملون بالبلدان العربية من المصريين بنحو ٣ مليون عام ١٩٨٩ . بينما تقدرهم مصادر اخرى بما بين ١,٥ الى ٢ مليون مهاجر. وبرغم هذا فهناك اتفاق على ان هناك عودة سريعة للمهاجرين في السنوات الاخيرة نظراً لتباطؤ معدلات النمو بالبلدان العربية البترولية خاصة بعد انخفاض اثمان البترول في السوق الدولي. ومن الضروري ان نشير هنا الى ان عدد المهاجرين البالغ ٣ مليون يعني ان ما يعادل ٢٤٪ من اجمالي القوة العاملة الفعلية (١٢,٥ مليون من العاملين) يوجد خارج مصر.

التحويلات وميزان المدفوعات:

ولو نظرنا الى المسألة على الصعيد الاقتصادي

ولو نظرنا الى المسألة على الصعيد الاقتصادي نجد ان تحويلات المصريين العاملين بالخارج تشكل مصدراً اساسياً في ميزان مدفوعات الدولة. فمن المعروف ان المصادر المالية الاساسية للدولة تستند على ما اطلق عليه اسم «الاربعة الكبار» اي صادرات البترول وريع قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج. ومما يلاحظ هو ان تحويلات المصريين شكلت في معظم السنوات المصدر الاول لموارد

الدولة. فهذه التحويلات كانت نحو ٣٦,٤٪ من هذه الموارد عام ١٩٧٦ و ٤٤,٤ ٪ عام ١٩٨٨ بل انها شكلت عام ١٩٧٨ اكثر من ٥٣٪ من هذه الموارد.

التحويلات والصادرات:

واذا قارنا تحويلات المصريين مع موارد الدولة من الصادرات نجد ان التحويلات تشكل اهمية بالغة بالنسبة للدولة. اذ بالفعل بلغت هذه التحويلات ٣٩٤ مليون جنيه عام ١٩٧٦ في حين ان الدخل من الصادرات بلغ ٥٩٦ مليون جنيه، وفي معظم السنوات التالية على هذه السنة كادت تتساوى مداخيل الدولة من كل التحويلات والصادرات ولكن في بعض السنوات كانت قيمة التحويلات تتجاوز عائدات الصادرات مثل عام ١٩٨٧ الذي بلغت التحويلات فيه ٣,٢ مليار جنيه في حين ان الصادرات المصرية لم تبلغ الا ٢,٩ مليار جنيه.

الهجرة والمجتمع:

بجانب ما جلبته هجرة العمالة للدولة من التخفيف من اختلال ميزان المدفوعات، جلبت العديد من الظواهر الاقتصادية الاخرى مست المهاجرين العائدين واسرهم بل والذين لم يتمكنوا من الهجرة ايضاً. وتمثلت اهم هذه الظواهر في تنامي انواع من الانشطة الاقتصادية على ارتباط مباشر وغير مباشر بحركة هجرة القوة العاملة ومنها الشركات السريعة الربح التي اشتهرت تحت اسم «شركات توظيف الاموال» والتي عاشت على شراء وبيع تحويلات المصريين من العملات الاجنبية. وهو ما خلف العديد من الممارسات الاقتصادية محل الشبهات والفضائح.

وكذلك ظهور انواع من المشروعات الفردية

الخاصة الانتاجية، وغير الانتاجية في معظم الاحوال والتي استندت على الربح السريع والمضاربات على العقارات والاراضي وغيرها. وتم ذلك في ظل ظروف لم تعد فيه الانشطة الانتاجية خاصة الزراعة انشطة مربحة. وذات الشيء ينطبق على القطاع الصناعي الذي واجه منافسة شديدة من السلع المستوردة في ظل حرية الاستيراد والتصدير التي تم تقنينها في قوانين الانفتاح.

وانطبقت هذه الصعوبات على القطاعين العام والخاص على السواء بحيث تراكم المخزون من المنتجات المحلية وكادت بعض وحدات القطاع العام ان تواجه الافلاس تحت وطأة الخسائر والديون. وتراجع انتاجها امام عجزها عن مواجهة منافسة السلع المماثلة في الاسواق الحرة

داخل مصر.

وفي ظل هذه الظرق قام العائدون من المهجر باستثمار اموالهم في الانشطة التي لها علاقة مباشرة بسياسة الانفتاح. ولذلك انتشرت شركات الاستيراد والتصدير للسلع الاستهلاكية او

المضاربات على الاراضي والعقارات والاتجار بالعملات الاجنبية. وشجع على ذلك الطلب المتنامي للافراد على هذه العملات من اجل الهجرة او من اجل مشروعاتهم الانفتاحية التي تحتاج الى العملات الاجنبية وكذلك في ظل احتياجات الدولة نفسها لتمويل الاستيرادات ودفع اقساط الديون وفوائدها.

وكان من المنطقي ان تؤدي الهجرة الى العديد من الآثار الاجتماعية حيث نتج عنها تباين

اجتماعي متزايد داخل المجتمع المصري وتفشى نمط المعيشة الاستهلاكي الترفي في المدينة والريف المصري على السواء، فاصبح المواطن يهتم بالكماليات بدرجة حولت الانفاق الى انفاق بزخي. وهو ما ادى بدوره الى سياسة استيرادية تسير في تغذية هذا النمط الاستهلاكي وتأسيس شركات مهمتها توفير هذه السلع الكمالية.

واذا كانت الهجرة قد ادت الى ارتفاع دخول الفئات المهاجرة فانها من ناحية ادت الى ارتفاع دخول بعض الفئات من غير المهاجرين. وذلك لان الهجرة ادت الى انخفاض القوى العاملة المصرية الضرورية لتسيير الجهاز الانتاجي وبالتالي ارتفاع اجور من ظلوا بمصر، وينطبق ذلك على الريف والحضر على السواء. ولكن من ناحية اخرى ادى هذا الى اجبار اصحاب الدخول

المصري الذي ادى الى اجبار اصحاب الدخول
الثابتة من موظفين حكوميين وعاملين بالتدريس

الى ممارسة اكثر من مهنة من اجل زيادة دخولهم. ونتج عن ذلك تدهور كيف العمل وتحول النشط الى نشاط كمي من اجل المزيد من المال لمواجهة صعوبات المعيشة.

وقد يلوح ارتفاع دخول العاملين للوهلة الاولى من الامور الجيدة ولكن هذا الدخل المرتفع يتضمن، في ظل شروط عدم تزايد انتاج، ارتفاع تكلفة الانتاج ومن ثم ارتفاع اسعار المنتجات، اي استشراء التضخم. وبالفعل التهم هذا التضخم الزيادة في الدخول. وهذا هو بالفعل ما نتج بالمجتمع المصري ابان السنوات التي تلت الهجرة المتزايدة للعاملين الى الخارج. لقد بلغ متوسط التضخم السنوي بمصر ابان هذه الفترة

متوسط التضخم السنوي بمصر ابان هذه الفترة نحو ٢٥٪. ومن ناحية اخرى فلقد بلغ عدد السكان الذين يعيشون تحت حد الفقر الى نحو ٢٠٪ من اجمالي السكان الذي يصلون الى نحو ٥٥ مليون هذا العام، ١٩٩٠.

الهجرة والهجرة المضادة

لهل ما تمثله هذه الموارد، التي تشكل تحويلات المصريين، من خطورة هو احتمال تذبذبها خاصة وان الدولة تعتمد عليها بشكل اساسي، كما رأينا، وبالتالي فان ما يشكله ذلك هو المزيد من الاختلال بالهيكل الاقتصادي والمالي المصري.

ومن ناحية اخرى فهناك خطورة تشكلها عودة المصريين بشكل كثيف على اثر استغناء بعض الدولة العربية عن القوة العاملة الاجنبية بعد ان

انهى الكثير من هذه الدول «مرحلة بناء البنية الاساسية التي كانت تستوعب قدراً اعلى من العمالة، واخيراً فقد اتجهت تلك الدول لاحلال العمالة المحلية محل العمالة المستوردة. وادى

ذلك الى انخفاض معدلات الهجرة وبدء ظاهرة عودة المهاجرين».

وبالفعل نتج عن ذلك عودة سريعة وغير مخططة لهذه القوة العاملة مع ما يسببه هذا من اضطراب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية المصرية بظهور عدد هائل من العائدين دون عمل لهم، وهو ما يدفع بهم الى الانخراط في اعمال غير انتاجية والعيش على ريع مدخراتهم التي كونوها طوال سنوات العمل بالخارج. ويكتب التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ عن الاثر

السلبي لهذه العودة قائلاً: «وتكمن المشكلة الرئيسية للهجرة العائدة في حالة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري والذي يصعب في ظلها خلق فرص عمل جديدة للعائدين من الهجرة وللداخلين الجدد الى سوق العمل.

ويجدر ذكر انه بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥ كان عدد المهاجرين المصريين قد بلغ نحو ٣ مليون و ٤٤٣ الفاً عاد منهم نحو مليون و ٩٦٩ الاً في ذات الفترة. وتشهد السنوات القليلة الماضية عودة متزايدة من المصريين خاصة بعد الانخفاض الكبير في اثمان البترول وتوقف الحرب الايرانية ـ العراقية.

مسألة البطالة:

كثيراً من يطرح في الفكر الاقتصادي بأن التخلف هو نتاج الانفجار السكاني. وهذه القضية على قدر كبير من الحساسية ونفى صحتها والتأكيد على ان الانفجار السكاني هو نتاج التخلف وليس سببه غالباً ما يؤخذ على انه موقف ايديولوجي. ولكن قناعتنا عبر دراسة المجتمعات المتخلفة تؤكد على ان نمط

الاستثمارات وطبيعة توجهها القطاعي وعلاقة الاقتصاد القومي بالسوق الدولي هي العوامل الفعلية التي احدثت اختلالاً في الهيكل الاقتصادي وحولت الكثير من المجتمعات الى مجتمعات متخلفة وتابعة تبرز بها فوائضاً سكانية خارج العملية الانتاجية.

ولعل اهم المغالطات التي تؤخذ على من

يرجعوا التخلف الى الزيادة السكانية وحدها هي الطريقة التي يحسبون بها القوة العاملة الفعلية وكذلك عدد المتعطلين عن العمل. فكل الاحصاءات الدولية والقومية تعتبر قوة العمل هم شريحة السكان التي يزيد عمرها عن ٦ سنوات وحتى ٦٤ سنة. وهذا هو نفس المنهج الذي يحسب به عدد المتعطلين عن العمل. فهذه الطريقة في حساب القواة العاملة والعاطلين عن العمل ترفع بشكل هائل عدد العاملين وعدد المتعطلين على السواء.

وهنا يجدر ذكر حقيقة جوهرية وهي انتهاك المجتمعات المتخلفة لحقوق الانسان باعتدائهم على حقوق الطفل بطرحه في سوق العمل وحرمانه من سنوات التعليم الاولي والتسلية التربوية والمتعة عبر اللعب وتربية الخيال الابداعي في فترة

الطفولة.

وبطبيعة الحال فان طرح الاطفال في سوق العمل يؤثر بشكل مباشر على توظيف الشرائح الاكبر سناً والتي يجب ان تندرج في فئة القوى العاملة الفعلية، اي تلك الشرائح التي انجزت فترة التعليم الاجباري، على الاقل، بجانب ان طرح الاطفال في سوق العمل منافي للقوانين الدولية المنظمة للعمل والتي تحدد سن عمل الطفل بخمس عشرة سنة.

واذا كانت هجرة المصريين المضادرة نحو بلدهم تتم الآن بوتيرة سريعة مهددة بارتفاع اعداد العاطلين عن العمل فان ذلك يستلزم ارجاع المشكلة الى اصلها وليس الى احدى ظواهرها. فالمشكلة ان هذه الهجرة لم تتم داخل اطار تنموي عربي شامل. اى داخل استراتيجية

منسقة تأخذ في اعتبارها الاحتياجات العربية بشكل عام واتمام عملية الاعتماد على القوة العاملة العربية داخلها. وان تحدد مسبقاً وبشكل واضح فترة الاحتياج الفعلي لهذه العمالة ووع الاسلوب الصحيح لاعادتها الى البلد المصدر لها حتى يتم اتباع سياسة مدروسة لاعادة تكاملها في الاقتصاد المصدر وبحيث لا تسبب عودتها الخلل في اي من الاطراف المعنية.

وكذلك من اسباب المشكلة ان الهجرة تتم في اطار فردي يبحد تمام البعد عن الهدف القومي كمخرج للمجتمع ككل وبالتالي البحث عن المخارج الفردية بما يتضمنه ذلك من آثار سلبية وتمييع العمل الفئوي والطبقي المشترك من اجل تحسين احوال الغالبية من المنتجين المباشرين وتركز الجهود على البحث الاناني للخروج من

المأزق الاقتصادي.

وحساسية هذه الهجرة بالنسبة للاقتصاد المصري ترجع الى ان غالبية المهاجرين لا يدخلون

في فئة الباحثين عن العمل او المتعطلين وانما هم من القوة العاملة الفعلية في الانشطة المختلفة.

ومن الاضرار التي يمكن اعتبارها اساسية فيما يتعلق بالاقتصاد المصري هو تحول القوة العاملة الانتاجية بعد عودتها من المهجر الى انواع من الانشطة تجرها من الجهاز الانتاجي الذي كانت قد راكمت به خبراتها قبل خروجها من مصر. ويرجع ذلك الى طبيعة الاعمال التي مارستها في المهجر والتي لم تكن دائماً هي ذاتها التي راكمت فيها خبرتها قبل خروجها. ومن

الأمثلة على ذلك تحول الفلاح او العامل المصري الى عامل تشييد او عامل في قطاع الخدمات في المهجر الى آخره.

الانفتاح والهجرة والديون:

ليس موضوعنا هنا تناول آثار الانفتاح الاقتصادي ومشكلة الديون على الاقتصاد والمجتمع المصري، ولكن السياسة المشجعة للهجرة ثم تبنيها في ظل سياسة عامة للدولة وهي سياسة الانفتاح. وكان المسؤولون يعتقدون ان هذه السياسة المركبة من ترك حرية الحركة للقوى العاملة ولرأس المال المحلي والعربي والاجنبي سوف تنقل الاقتصاد المصري نقلة كيفية على

طريق التطور. ولكن التجربة التي استمرت اكثر من ١٥ سنة اسفرت عن نتائج سلبية على كل المستويات.

اولاً: لم يسفر فتح المجال امام رأس المال الخاص والمحلي والدولي عن توجهات من اجل تنمية فعلية للاقتصاد المصري وانما توجه للقطاعات التي تدر ارباحاً سريعة للمستثمرين. فلقد اهمل القطاع الزراعي كلية من قبل المستثمرين المصريين وغير المصريين على السواء وكذلك اهمل قطاع التشييد والبناء. وذلك برغم الحاجة المتزايدة من الغذاء والتي تم الاعتماد في

توفيرها على الاستيراد من السوق الرأسمالي الدولي مع ما يتضمنه ذلك من تبعية. وذات الشيء يقال ايضاً فيها يتعلق بالبناء والتشييد حيث

يتزايد الطلب على المسكن في المدينة بشكل خاص.

بالاضافة الى ان هذه الاستثمارات لم تخلق فرصة عمالة محلية ذات شأن تخفف من حجم البطالة التي تقدر بأكثر من مليونين من المصريين. فلقد تركزت رؤوس الاموال المستثمرة في ظل قوانين الانفتاح في قطاعات الخدمات والسياحة والمال. واخيراً فان سياسة الانفتاح لم يسفر عنها حضور كثيف لرأس المال الدولي وانما قام رأس المال الخاص المصري بالمشاركة مع القطاع العام بالقدر الاعظم من التوظيفات والاستثمارات.

ثانياً: برغم تخفيف تحويلات المصريين العاملين بالخارج من عجز ميزان المدفوعات الا ان ذلك ام يحسنه وانما تزايد هذا الهجز بشكل مستمر. ويقول التقرير الاستراتيجي العربي

بهذا الشأن: «.. وهكذا من جهة، طبقاً لبيانات للبنك الدولي المتاحة حتى عام ١٩٨٦، فان عجز الميزان التجاري الذي قدر بنحو ٤٩٠٠ مليون دولار قد مثل اكبر رقم للعحز بالنسبة لجميع الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض التي تنسب اليها مصر، ونفس الامر فيما يتعلق برقم عجز الميزان التجاري البلغ ٦٣٧٣ مليون دولار. واما نسبة عجز الميزان التجاري الى الناتج المحلي والاجمالي في مصر والتي بلغت ١٠٢٪ في نفس العام فقد مثلت اعلى نسبة بين اكثر من مائة دولة نامية شمل التقرير بيانات عنها وذلك فيما عدا اليونان».

ثالثاً: تشكل مسألة الديون المصرية نقطة سوداء في تاريخ مصر المعاصر اذ تذكر بديون

مصر في القـرن التاسع عشر. وجدير بالذكر ان ديون مصر في ١٩٧١ لم تكن تزيد عن «١٣٠٠ مليون دولار، لا تزيد نسبتها الى اجمالي الناتج القـومي الاجمالي على نحو الربع. وبلغت نسبة

خدمـة الديون كلها مدنية وعسكرية، وبمختلف انواعها، طوال السنوات ٦٧ـ١٩٧٢ نحو ٣٣٪ من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات».

وحجم مأساة الديون بمصر الآن يتضح من ذكر انها قد بلغت ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٩، بما فيها ١٠ مليار دولار ديون عسكرية. وان خدمة الديون السنوية تقدر بما بين ٤ و ٥ مليار دولار سنوياً اي تلتهم معظم دخل مصر من العملات الاجنبيـة. وطبقـاً للبنك المركزي المصري تصل نسبـة الديـون (بـدون الديون العسكرية) الى

٦٦,٢٪ من الدخل القومي الاجمالي لعام ١٩٨٧ / ١٩٨٨. وهـذا يكشف الى حد كبير محدودية تحـويـلات المصريـين العـاملين بالخارج في حل قضية الاقتصاد المصري ولو بشكل جزئي. اذ ان هذا الحل لم يعد من المتصور ان يظل دائراً في اطار سيـاسات تحاول ترقيع ثقب هنا او هناك وانمـا ضرورة ان تتم في اطار عربي شامل والا تزايد تدهور الامور بشكل اكثر سرعة واكثر مـأساوية.

وفي الختام نتساءل عن الاسباب التي تقف خلف عدم اسهام تحويلات المصريين في الخارج في عملية التنمية في مصر. والاجابة التي تضمنتها السطور السابقة تتلخص في ان الذي تم طوال السنوات السابقة وما زال يتم الى الآن على صعيد الاقـتـصـاد المصري لم يكن استخـدام هذه

التحويلات يتم الا في اطار محدد هو المساعدة في توفير قدر اكبر من العملات الصعبة اللازمة لتمويل الواردات في السوق الدولي. فهي رؤوس اموال تنتقل من يد الى يد دون ان تترسخ في مشروعات انتاجية لا لعى صعيد الدولة ولا على صعيد المشروع الفردي.

وعلى الصعيد العربي فان ما يحدث هو تكامل احادي تم عن طريق تصدير واستيراد القوة العاملة وهو ابعد من ان يشكل حلاً للاقتصاديات العربية. وانه ما زال هناك الكثير اللازم انجازه حتى يحدث نوعاً من التكامل الاقتصادي السليم بين هذه البلدان حتى لا نقول مرة اخرى الوحدة الاقتصادية. وهو تكامل يكون فيه انتقال القوة العاملة احد ضروريات البناء الاقتصادي العربي الشامل يتم داخل سياسة تنسيق متكاملة على

صعيد التشييد والتبادل العربي / العربي. وهذا التصـور يصبـح ضرورة على ضوء التغـيرات الدولية الاخيرة التي تحدث في الشرق والغرب على السواء من اجل تكوين كيانات اقتصادية عملاقة لمواجهة القرن المقبل.

ودون شك بالوطن العربي من الموارد المادية والمـالية ما يدعم تحقق هذا الافق من التواجد الاقتصـادي خاصـة في ظل توفر القوة العاملة الضرورية لانجاز مشروع اقتصادي يخفف من التبعية الاقتصادية والتكنولوجية لمعظم بلدانه ان لم ينفيها كلية.

د. مصطفى نور الدين عطية

حمل المقال من أسفل

العمالة المصرية المهاجرة ومشاكل التنمية في مصر .. مصطفى نور الدين

أي رسالة أو تعليق؟